مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: المتغيرات الدولية المعاصرة وأثرها على هيكل النظام الدولي
اسم الكاتب: صالح عبيد الراشد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9469
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 41- 2- 2025 :101- 127

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 41 - 2- 2025 : 101 - 127

المتغيرات الدولية المعاصرة وأثرها على هيكل النظام الدولي

صالح عبيد الراشد[1]

[1]استاذ مساعد في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
Dr.alrached@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

تتمحور الدراسة حول التحوّلات السياسيّة، والاقتصاديّة والتكنولوجيّة المتسارعة في المرحلة المعاصرة، والمؤثرة بشكل مباشر على هيكل النظام الدولي، وتحليل هذه التحوّلات الجديدة، ومدى تأثيرها وقدرة النظام الدولي على التكيّف معها.

تهدف الدراسة إلى تحليل المتغيّرات الدولية، وفهم تأثيرها على هيكل النظام الدولي، وتحليل الفرص والتحدّيات، عبر فهم العلاقات الدولية المعاصرة، لتشكيل استراتيجيات فعّالة، لتعزيز السلام والاستقرار في ظلّ هيكل نظام دولي جديد.

تعتمد الدراسة على منهجيّة تحليليّة شاملة، تستند إلى مجموعة متنوعة من المصادر الاكاديمية، والبيانات الدولية المناسبة، لفهم تفاصيل الظواهر والمتغيرات الدولية التي تؤثّر على هيكل النظام الدولي.

وقد خلصت الدراسة إلى أنّ التحديات الجديدة التي تواجه النظام الدولي، قد أثّرت بشكلٍ كبيرٍ على العلاقات الدولية، وزادت من حدّة التوتّرات والتنافس، وأحدثت تحوّلات في موازين القوى الدولية التقليدية، مما يستدعي إعادة هيكلة النظام الدولي، بما ينسجم مع هذه التغييرات الجديدة، كما أوصت الدراسة، بأنه: على الدول والمؤسسات الدولية العمل على إعادة هيكلة النظام الدولي، بما يعكس التوازن الجديد، وتعزيز التعاون والحوار الدوليين، لمواجهة التحدّيات العالمية، وتبنّي استراتيجية دوليّة جديدة، تُعزّز الاستقرار والتنمية المستدامة على الصعيد الدولي.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، المتغيرات الدولية، العلاقات الدولية، هيكل النظام الدولي، التحديات الدولية.

Contemporary international variables and their impact on the structure of the international system

Saleh Abied Al-Rached[1]
Assistant Professor of Political Science and International Relations.
Dr.alrached@damascusuniversity.edu.sy

Abstract:

The study focuses on the rapid political, economic, and technological changes in the contemporary stage, which directly affect the international system, and analyzes these new changes, their impact, and the ability of the international system to adapt to them.

The study aims to analyze the changing variables, understand their impact on the global system, and analyze the opportunities and challenges through understanding international relations, to form effective strategies to promote stability under a new international order

The study relies on a comprehensive analytical methodology that draws on a variety of academic sources and appropriate data to understand the details of international phenomena and variables that affect the international system.

The study concluded that the new challenges facing the international system have significantly affected international relations and increased the intensity of tensions and competition, and recommended shifts in the traditional international balance of power, which calls for restructuring the international system in line with these new changes. The study also recommended that ILO member states should restructure the international system to reflect the new balance, promote international cooperation and dialogue to face global challenges and adopt a new international strategy that promotes stability and sustainable development at the international level.

Key Words: International System, International Variables, International Relations, International System Structure, international challenges.

المقدمة:

في ظل التطورات المتسارعة في العالم المعاصر، يشهد النظام الدولي تحولات وتغيرات جذرية تؤثر بشكل كبير على هيكله وديناميّاته. يشمل ذلك مجموعة متنوعة من المتغيرات الدولية المعاصرة التي تشكل تحديات جديدة وفرصًا متنوعة للدول والمجتمعات الدولية.

من بين هذه المتغيرات، نجد التحولات الاقتصادية مثل العولمة والتكنولوجيا، التي تجلب معها تكاملًا اقتصاديًا وتوسعًا في الاتصالات، وتعزز التبادل التجاري وانتقال التكنولوجيا بشكل لم يسبق له مثيل. بالإضافة إلى ذلك، تشمل المتغيرات الأمنية مثل الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية، التي تشكل تهديدًا جسيمًا للأمن الدولي وتستوجب استجابة دولية مشتركة وجهود تعاون دولي.

وتشمل العوامل السياسية مثل تنامي القوى الإقليمية وتراجع القوى التقليدية، التي تغير ديناميات القوى العالمية وتحدد أولويات السياسة الدولية. وبالتالي، تتفاعل كل هذه العوامل مع بعضها البعض وتؤثر بشكل مباشر على هيكل النظام الدولي وتوزيع القوى فيه.

مشكلة البحث:

تشهد العلاقات الدولية تحولات جذرية ومتسارعة في العصر الحالي، نتيجة للمتغيرات المتعددة مثل التكنولوجيا والعولمة والاقتصاد العالمي والتغيرات السياسية والثقافية، التي تؤثر بشكل مباشر على هيكل النظام الدولي. تتمثل مشكلة البحث في فهم كيفية تأثير هذه المتغيرات على هيكل النظام الدولي، وتحليل التحولات التي يشهدها النظام في ظل هذه المتغيرات، وتكيف المؤسسات الدولية والدول الكبرى مع هذه التحولات لتحسين النظام الدولي وتعزيز مرونته في مواجهة التحديات الجديدة.

سؤال البحث:

بناء على ما سبق تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي كيف تؤثر المتغيرات الدولية المعاصرة على هيكل النظام الدولي وكيفية تشكيلها لتحديات وفرص جديدة في العلاقات الدولية، ومن هذا السؤال تتفرع مجموعة من الأسئلة أهمها:

1. كيف يؤثر التحول نحو العولمة الاقتصادية على التوازن في النظام الدولي؟
2. ما تأثير التحديات الأمنية المعاصرة مثل الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية على استقرار النظام الدولي؟
3. كيف يؤثر التوزيع السياسي وتنامي القوى الإقليمية على هيكل النظام الدولي؟
4. كيف يمكن للمؤسسات الدولية التعامل مع المتغيرات الدولية المعاصرة؟

فرضيات البحث:

تتأثر هيكلية النظام الدولي بشكل مباشر بالمتغيرات الدولية المعاصرة، حيث تسهم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تعديل توزيع القوى والتوازنات داخل النظام الدولي، مما يستدعي استجابة متجددة من الدول والمؤسسات الدولية لتكييف الهيكل مع الظروف الراهنة.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث الى:

1. دراسة أبرز المتغيرات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتكنولوجية التي تؤثر على هيكل النظام الدولي.
2. تحليل كيفية تأثير هذه المتغيرات على توزيع القوى والتوازن الدولي، وشكل العلاقات الدولية وديناميات السلام والأمن العالمي.
3. استكشاف التحديات الناتجة عن المتغيرات المعاصرة مثل التهديدات الأمنية والتحولات الاقتصادية، إلى جانب الفرص

الجديدة التي تتيحها هذه التغيرات.

4. تقييم دور المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى في مواجهة تأثيرات المتغيرات الدولية المعاصرة وتعزيز الاستقرار العالمي.
5.

متغيرات البحث:

شهد النظام الدولي تحولات عميقة في السنوات الأخيرة نتيجة للمتغيرات الدولية المعاصرة. هذه التحولات التي تشمل جوانب اقتصادية، أمنية، سياسية، بيئية، تكنولوجية، وثقافية، تؤثر بشكل جوهري على هيكل النظام الدولي وتعيد تشكيل العلاقات بين الدول والمؤسسات الدولية. من خلال هذه المتغيرات، أصبح النظام الدولي يتسم بالتعقيد والتشابك بين قوى مختلفة، ما يطرح تحديات وفرصًا جديدة أمام الدول والمؤسسات العالمية.

1 – المتغيرات الاقتصادية:

الاقتصاد العالمي شهد تغييرات جذرية في العقود الأخيرة، حيث تحولت موازين القوى الاقتصادية بشكل كبير. صعود اقتصادات جديدة مثل الصين والهند جعل النظام الدولي يواجه تحديات جديدة، في ظل تراجع بعض القوى التقليدية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. هذه التغيرات ساهمت في إعادة تشكيل مراكز القوة الاقتصادية عالميًا، ما يتطلب إعادة هيكلة النظام الدولي ليتماشى مع هذه التحولات. فالعولمة الاقتصادية أضافت بُعدًا جديدًا من التفاعل بين الدول من خلال التجارة الدولية وانتقال رأس المال والتكنولوجيا، مما ساعد على تعزيز التعاون بين الدول، ولكنه أيضًا أدى إلى زيادة التوترات الاقتصادية بسبب التنافس على الأسواق العالمية.

من جهة أخرى، تتسبب الأزمات الاقتصادية العالمية مثل الأزمة المالية عام 2008 وأزمة ديون منطقة اليورو في تحديات جديدة لهيكل النظام الدولي. لم تعد الاقتصادات الكبرى قادرة على التكيف بمفردها مع هذه الأزمات، بل أصبحت هناك حاجة ملحة إلى التعاون الاقتصادي بين الدول لتجنب تبعات هذه الأزمات على استقرار النظام الدولي.

2 – المتغيرات الأمنية:

من أبرز المتغيرات التي أثرت على هيكل النظام الدولي هي التحديات الأمنية المعاصرة، مثل الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية. في العقدين الأخيرين، أصبحت هذه التهديدات تشكل تهديدًا مباشرًا للأمن والسلم الدوليين. الهجمات الإرهابية مثل هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة شكلت نقطة تحول في كيفية التعامل مع التهديدات الأمنية. وبعد هذه الهجمات، أصبح من الضروري أن يعيد النظام الدولي ترتيب آليات التعاون الأمني، حيث أصبح من الصعب أن تواجه دولة واحدة بمفردها التهديدات التي تزداد تعقيدًا وعولمة.

كذلك، انتشرت ظاهرة انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في مناطق عدة حول العالم، مما يشكل تحديًا كبيرًا على استقرار النظام الدولي. هذا يستدعي تعزيز آليات الرقابة الدولية على انتشار الأسلحة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وكذلك تقوية دور المؤسسات الأمنية الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن لضمان معالجة هذه التحديات.

3 – المتغيرات السياسية:

السياسات الدولية شهدت أيضًا تحولًا كبيرًا في الأعوام الأخيرة. فبعض القوى التقليدية مثل الولايات المتحدة بدأت تواجه تراجعًا نسبيًا في نفوذها العالمي، في حين برزت قوى جديدة مثل الصين والهند وروسيا على الساحة العالمية. هذه التحولات السياسية تستوجب إعادة التفكير في كيفية توزيع القوة والنفوذ في النظام الدولي. مع صعود القوى الإقليمية، تغيرت أطر التعاون الدولي بين الدول، وأصبحت هناك الحاجة إلى التفكير في كيف يمكن توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الدول الكبرى والدول النامية في إطار منظم ومتوازن.

من ناحية أخرى، نشأت بعض القضايا السياسية الجديدة مثل تزايد النزاعات الإقليمية والصراعات السياسية الداخلية في بعض

البلدان، الأمر الذي يتطلب تفعيل آليات لحل هذه الأزمات بشكل يتناسب مع التطورات السياسية الراهنة. نشوء قوى إقليمية جديدة يعزز تعدد الأقطاب في النظام الدولي، الأمر الذي قد يساهم في تعزيز التوازن، ولكنه قد يزيد من التوترات بين القوى الكبرى.

4 – المتغيرات البيئية:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تغيرات بيئية كبيرة أدت إلى ظهور تهديدات جديدة على مستوى النظام الدولي. مثل التغيرات المناخية، نقص الموارد الطبيعية، وتدهور البيئة. هذه التحديات أصبحت من القضايا الأساسية التي تستوجب التنسيق بين الدول، خاصة في ظل العواقب السلبية التي يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي والمائي، وتؤدي إلى موجات نزوح ضخمة، بل وقد تساهم في نشوء أزمات اجتماعية وسياسية. التغيرات المناخية والبيئية تطلبت تعزيز التعاون الدولي من خلال اتفاقيات مثل اتفاقية باريس للمناخ التي تهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

5 – المتغيرات التكنولوجية:

التطورات التكنولوجية السريعة أسهمت أيضًا في تشكيل النظام الدولي الجديد. من بين أبرز هذه التطورات الذكاء الاصطناعي، تكنولوجيا المعلومات، والهجمات السيبرانية. هذه التغيرات تفتح آفاقًا جديدة للتعاون بين الدول، لكنها أيضًا تخلق تحديات جديدة من حيث حماية البيانات والأمن السيبراني. على سبيل المثال، الهجمات الإلكترونية التي استهدفت أنظمة حساسة في دول كبرى شكلت تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، مما يستدعي تعزيز التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا لحماية الأنظمة.

6 – المتغيرات الثقافية والاجتماعية:

في العصر المعاصر، تلعب العوامل الثقافية والاجتماعية دورًا بارزًا في تشكيل العلاقات الدولية. تطور الإعلام العالمي، انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، والازدياد في حركة الهجرة، كلها عوامل تؤثر على النظام الدولي من خلال تفعيل الحوار بين الثقافات. من جهة أخرى، ازدادت الأيديولوجيات المتباينة بين الدول، الأمر الذي يساهم في خلق مناخ سياسي مشحون يفرض تحديات جديدة على النظام الدولي.

7 – المؤسسات الدولية:

وأخيرًا، المتغيرات الدولية المعاصرة تؤثر بشكل كبير على المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي. هذه المؤسسات تواجه تحديات متزايدة بسبب التغيرات العالمية التي تتطلب تطوير آليات عملها لتتماشى مع الأزمات الدولية الحديثة. ولضمان استقرار النظام الدولي، من الضروري تعزيز هذه المؤسسات وإعادة هيكلتها بما يتناسب مع التحولات الجديدة في القوى العالمية.

تؤثر المتغيرات الدولية المعاصرة بشكل عميق في هيكل النظام الدولي وتعيد تشكيل العلاقات بين الدول والمؤسسات الدولية. في ظل العولمة، التحديات الأمنية، التحولات الاقتصادية والسياسية، والتغيرات البيئية والتكنولوجية، أصبحت الدول أمام ضرورة إعادة النظر في كيفية تعاملها مع هذه التحولات. النظام الدولي بحاجة إلى تكاتف عالمي أكبر، وتعاون بين القوى الكبرى والدول النامية لمواجهة التحديات العالمية الجديدة.

مصطلحات الدراسة:

1- النظام الدولي (International System)

- وهو الاطار الذي ينظم التفاعلات بين الدول والمؤسسات الدولية والفاعليين الدوليين.
- النظام الدولي هو الهيكل التنظيمي الدولي يرسم قواعد واصول التفاعلات بين الفاعلين الدوليين وفق مبادئ واسس تنظم العلاقات الدولية
- يصف النظام الدولي هيكل التفاعلات السياسية والاقتصادية التي تعكس كيفية بناء وتوزيع القوى الدولية

2- المتغيرات الدولية(International Variables) :

- تشير إلى العوامل المتعددة التي تؤثر على طبيعة العلاقات الدولية على الصعد كافة، السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي والبيئي وغيرها.
- يمكن أن تتضمن المتغيرات الدولية العديد من العوامل مثل التكنولوجيا، والاقتصاد، والقوة العسكرية، والثقافة، والديموغرافيا، والسياسة الخارجية، وغيرها.
- تتغير هذه العوامل مع مرور الزمن وتطور الأحداث الدولية، وتؤثر على توازن القوى وديناميكيات العلاقات الدولية.

3-العلاقات الدولية (International Relations)

- هي مجموعة التفاعلات بين الوحدات الفاعلة في النظام الدولي.
- تدرس العلاقات الدولية كيفية تفاعل الدول والمنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك الأفراد المؤثرين....
- العلاقات الدولية تهدف الى فهم طبيعة التفاعلات الدولية في التحالف والصراع، وتأثير العوامل المتنوعة على السياسة الدولية

4.هيكل النظام الدولي (International System Structure):

- توزيع القوى والنفوذ في النظام الدولي وتأثيرها على العلاقات الدولية.
- يشير إلى النظام المعقد من العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية الذي يحدد كيفية تفاعل الدول مع بعضها البعض وكيفية إدارة الشؤون الدولية بشكل جماعي
- يمكن أن يتشكل هيكل النظام الدولي على شكل نظام ثنائي القطبية (مثل الحرب الباردة)، أو نظام أحادي القطبية (مثل الهيمنة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي)، أو نظام متعدد القطبية (مثل النظام الدولي فيل الحرب العالمية الثانية).
- يؤثر هيكل النظام الدولي على سلوك الدول واستراتيجياتها الخارجية وتوازن القوى والتعاون الدولي.

5.التحديات الدولية (International Challenges)

- الازمات والمشكلات التي تواجة المجتمع الدولي وتهدد الاستقرار الدولي.
- التحديات الدولية التي تواجه المجتمع الدولي تتطلب تعاونا بين الدول والمنظمات الدولية وتنسيقا جماعيا لمواجهتها.
- تتزايد التحديات الدولية مع تزايد وتنوع الازمات في المجتمع الدولي كالهجرة والارهاب والنزاعات الدولية

حدود الدراسة:

1. **التركيز على المتغيرات الدولية المعاصرة:**

ستركز على أهم المتغيرات ذات التأثير المباشر على هيكل النظام الدولي.

2. **الاعتماد على البيانات المتاحة:**

ستعتمد الدراسة على البيانات المتاحة، والتي نأمل أن تكون شاملة ودقيقة في جميع الحالات.

3. **الإطار الزمني:**

ستتناول الدراسة السنوات الأخيرة التي شهدت فيها التغيرات الدولية تحولا ملحوظا وأثرت على هيكل النظام الدولي وخاصة العقود الثلاثة الأخيرة.

الدراسات السابقة:

على الرغم من أهمية موضوع التغيير في النظام الدولي، إلا أن الدراسات حول هذا المجال تعد قليلة ويمكن تقسيمها إلى دراسات نظرية تتبع الفلسفة الوضعية ودراسات أقرب إلى القانونية والاقتصادية. في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الدراسات التالية:

Kenneth Waltz, The Emerging Structure of International Politics, International Politics, MIT, Vo. 05. 2008

أولى هذه الدراسات هي دراسة كينيث ولتز بعنوان النظام الدولي بعد الحرب الباردة التي نشرت في مجلة الامن الدولي في معهد ماساشوتس في الولايات المتحدة والتي تناولت إثر المتغيرات الدولية على بنية النظام الدولي حيث اشار الباحث الى أن التوزيع المادي للقوى بين الدول الكبرى قد نقل النظام إلى احادي القطب ولكن هذا لن يغير بطبيعة العلاقات الدولية اذ ستستمر مبنية على المصلحة والقوة والأمن القومي.

John Ikenberry, Liberal Leviathan, Princeton, 2011 أما الدراسة الثانية فهي **دراسة جون ايكمبري** والتي نشرها حول أثر الاعتماد المتبادل والتشابك المعقد والنظرية الليبرالية على مستقبل النظام الدولي وقد أشار ايكمبري الى ازدياد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية والتي بدورها ستقود إلى استقرار عالمي مبني على الفكر الليبرالي. يحاجج ايكنبري بأن القيم والقواعد الليبرالية سوف تترسخ وتصبح الناظم للعلاقات الدولية.

خالد المصري، الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، ال عدد30 ،2015م.

تتناول هذه الدراسة التيارات الوضعية في العلاقات الدولية وقدرتها على التنبؤ بمستقبل النظام الدولي، وتخلص الدراسة الى أن النظريات الوضعية أنتجت تراكم معرفي في تحليل ودراسة العلاقات الدولية. وقدمت التيارات الوضعية رؤية استشرافية حول أهم القضايا الدولية التي تؤثر على توزيع القوى المادي.

سيد محمد مشرف علام، دور مجلس الأمن فى ظل نظام عالمى جديد، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – قسم القانون الدولي العام، جامعة بني سويف، 2011م.

الدراسة اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق – قسم القانون الدولي العام في جامعة بني سويف عام 2011م. تركز الدراسة على تحليل دور مجلس الأمن الدولي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في سياق تطورات النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة. تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير النظام الدولي الجديد، خصوصا ما بعد الحرب الباردة، على فعالية مجلس الأمن في حل الأزمات الدولية.

الدراسة تركز على **دور** مجلس الأمن في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، مستعرضة تطور دو الدولي وعلاقته بحفظ السلم والأمن الدوليين وتتبع نهجا قانونيا دقيقا وتحليلا لآليات مجلس الأمن ومنظمات الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمات، بينما تتبع الدراسة الحالية **نهجا تحليليا أوسع** يشمل كافة المتغيرات الدولية الحديثة، بما في ذلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية التي تؤثر على النظام الدولي.

محمد كاظم عبد البصري، أثر التطورات الدولية المعاصرة على نظام الأمن الجماعي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – قسم القانون الدولي العام، جامعة عين شمس، 2019م.

الدراسة تحت عنوان "أثر التطورات الدولية المعاصرة على نظام الأمن الجماعي" تتناول تأثير التغيرات الكبيرة في النظام الدولي على فعالية نظام الأمن الجماعي الذي نشأ في إطار ميثاق الأمم المتحدة. تمثل هذه التطورات بشكل رئيسي في الأحداث التي تلت هجمات 11 سبتمبر 2001، بما في ذلك الحرب على الإرهاب واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، فضلا عن تصاعد ظاهرة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

الدراسة تركز بشكل أساسي على **نظام الأمن الجماعي** كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وتتناول التطورات التي طرأت عليه نتيجة للأحداث المعاصرة. بينما تركز الدراسة الحالية على **الهيكل العام للنظام الدولي** بشكل أوسع، بما في ذلك دور **المنظمات الدولية** والعلاقات بين الدول والتغيرات الاقتصادية والسياسية على الساحة العالمية

الدراسة الأخيرة هي دراسة حديثة نشرت من **المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، برلين2022**

بعنوان (مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية). تتناول هذه الدراسة الجوانب القانونية والاقتصادية والسياسية التي تتالت خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأدت الى التحول في طبيعة العلاقات الدولية وأشارت الدراسة الى ازدياد دور القوى الفاعلة غير الدولة وتعاظم أثر الدراسات النقدية.

تتميز هذه الدراسة بالتركيز على الأثر التراكمي لهذه التحولات والمتغيرات خلال العقود الماضية والتي أدت الى تباين في نسب النمو بين الدول الكبرى وصعود قوى إقليمية وازدياد أهمية التكتلات الدولية.

منهج البحث:

في اطار محاولة تفسير تأثير المتغيرات على هيكل النظام الدولي اعتمدت الدراسة على التحليل النظري لتفسير الظواهر الدولية مستعينة بالامثلة التاريخية والمعاصرة لدراسة المتغيرات وتأثيرها، وفي ضوء اهداف الدراسة استخدم الباحث منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي.

منهج دراسة الحالة: يمكننا الاستفادة من هذا المنهج لفهم المعارف والحقائق المتعلقة بالتحولات الدولية الأخيرة وتحليلها بحيادية، ويتضمن ذلك استعراض البيانات والمعلومات بشكل موضوعي، والتأكد من جودتها وصحتها، ومن ثم إعادة صياغتها بموضوعية للتوصل إلى نتائج مقبولة. يمكنك استخدام هذا المنهج لفحص تأثيرات التغيرات الدولية على هيكل النظام الدولي.

المنهج الوصفي التحليلي: يعتمد هذا المنهج على وصف شامل للظواهر المدروسة، ومحاولة تحليل العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة من خلال جمع البيانات بشكل موضوعي ووصفها بدقة. يمكننا استخدام هذا المنهج لتحليل مصادر المعرفة المتعلقة بمشكلة الدراسة، وتحليل أبعادها بشكل علمي دقيق، وذلك في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقه.

أهمية البحث:

إن دراسة المتغيرات الدولية المعاصرة وأثرها على هيكل النظام الدولي تمتلك أهمية كبيرة سواء من الناحية النظرية في تطوير المعرفة والفهم الدولي، أو من الناحية التطبيقية في توجيه السياسات الخارجية وتحقيق الاستقرار العالمي.

تقسيم البحث:

العنوان: المتغيرات الدولية المعاصرة وأثرها على هيكل النظام الدولي

المبحث الأول: المتغيرات الدولية المعاصرة

المطلب الأول: التغيرات في موازين القوى

المطلب الثاني: التغيرات في العلاقات الدولية

المطلب الثالث: التحديات الجديدة التي تواجه النظام الدولي

المبحث الثاني: تأثير المتغيرات الدولية المعاصرة على هيكل النظام الدولي

المطلب الأول: إعادة هيكلة النظام الدولي

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه النظام الدولي الجديد

المطلب الثالث: مستقبل النظام الدولي

الخاتمة.

المبحث الأول: المتغيرات الدولية المعاصرة:

تمهيد:

يعيش العالم حاليًا في فترة مليئة بالتحولات والتحديات الكبيرة على المستوى الدولي، حيث تشهد العديد من القوى العظمى والإقليمية تحركات مؤثرة تعيد تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي والأمني. ويعتبر فهم هذه التغيرات وتأثيراتها أمرًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في عالم مترابط (منصور، 2008م ، ص ٣١٨).

المطلب الأول: التغيرات في موازين القوى:

ان أ هم ما يشهده عالمنا المعاصر هو التغيرات الملحوظة على موازين القوى العالمية، إذ تشهد العديد من القوى العظمى والإقليمية تحركات استراتيجية تعكس تغيرات عميقة في التوازن العالمي للقوى، وخاصة بين القائد والصاعد من الدول نتيجة تباين نسب النمو بين هذه الدول. ويمكن للمراقب قياس هذه التغيرات من خلال ما يلي:

تراجع الهيمنة العالمية للولايات المتحدة:

جرت العادة في أدبيات العلاقات الدولية عند الحديث عن القوة وتوازن القوى استخدام مؤشرات لقياس هذه المفاهيم. هذه المؤشرات هي القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية وكل هذا يتجسد بالتأثير في القضايا العالمية. فمن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تراجعت نسبيا بعدد من المقاييس. ويظهر ذلك في ازدياد مرونة النظام الدولي التي تعني زيادة قوة كل من الصين وروسيا على حساب الولايات المتحدة. فلم تعد قدرة الولايات المتحدة على ضبط سلوك الفاعلين الأخرين كما كانت في التسعينيات من القرن الماضي. على الرغم من التحولات على المسرح الدولي وخاصة ازدياد التوتر في اغلب مناطق العالم الاستراتيجية إلا أن تحول القوة لم يتم بشكل كامل فعلى سبيل المثال لو أخذنا القوة العسكرية للدول الكبرى وحاولنا قياس هذه القوة بمؤشرات لوجدنا أن الانفاق العسكري للدول الكبرى كما يلي: الولايات المتحدة الأمريكية 834 مليار دولار مقابل 292 مليار للصين و86 مليار لروسيا الاتحادية. هذا وإذا حاولنا استخدام مؤشرات أخرى مثل القياس الكمي للقوة العسكرية للدول الثلاث من خلال عدد حاملات الطائرات والبارجات والطائرات الحديثة والصواريخ الغير تقليدية وعدد الجنود والقطع البحرية النووية سيبدو لنا واضحا تقدم الولايات المتحدة وفق المعطيات التالية:

1-القوة البحرية:

تتمتع الولايات المتحدة بتفوق واضح في القوة البحرية إذ تمتلك 14 غواصة تحمل رؤوس نووية ز 11 حاملة طائرات، و111 مدمرة و31 باخرة مهام خاصة ز 53 غواصة للصواريخ النووي الدقيقة. بالمقابل لدى روسيا فقط 11 غواصة و1 واحدة حاملة طائرات و40 فرقاطة. بينما تملك الصين 2 حاملة طائرات 60 فرقاطة وبعض الأسلحة البحرية المتوسطة. على الرغم من استخدام بعض الأرقام التقديرية من قبل الباحثين إلا انها تشير إلى تفوق واضح للقوات البحرية الامريكية.

2-القوة الجوية:

كما في القوة البحرية تتفوق الولايات المتحدة على كل من الصين وروسيا بالنسبة للقوة الجوية. فعلى سبيل المثال فقط لدى الولايات المتحدة اكثر من 2156 طائرة مقاتلة روسيا لديها اقل من 1200 طائرة و الصين حوالي 1158 طائرة، هذا عدا أنواع الطائرات الأخرى. الغرض من هذه المقارنة البسيطة ليس التوثيق لقوى الدول الثلاث ولكن فقط إعطاء فكرة عن الفجوة بين الدول الكبرى

3-التأثير على الصعيد العالمي:

مهما كانت المقارنة المادية للقوة بين الدول إلا ان المعيار الحقيقي هو مدى تأثير هذه الدولة او تللك على المسرح السياسي العالمي. قراءة سريعة لهذه المؤشرات تفيد بأن الولايات المتحدة ما زالت الدولة الأكثر تأثيرا من حيث الثقافة ونمط الحياة والتعليم الجامعي والسينما والمطبوعات.

على الرغم من التفوق الأمريكي بالكثير من المؤشرات إلا ان الأهم ليس مقارنة القوة بين الدول الثلاث بل هو مقارنة قوة الولايات المتحدة في الماضي وقوتها الان. وهذا المؤشر يعطي الحقيقة أن الولايات المتحدة لم تعد كما كانت أوائل العقد التاسع من القرن الماضي. فقوة امريكا تراجعت نسبيا وهذا ما جعل البعض يدق ناقوس الخطر لأن المرحلة الحالية هي مرحلة عدم وضوح وهي اخطر المراحل في مسيرة الدول.

كما تواجه الولايات المتحدة تحديات داخلية عديدة تؤثر على قدرتها على اللعب بدور رائد في الشأن الدولي، بما في ذلك التحديات الاقتصادية مثل الديون العامة والبطالة وعدم المساواة الاجتماعية، والتحديات السياسية مثل التقسيمات الداخلية وتدهور الثقة في المؤسسات السياسية. (د. عبدالحميد، ص47 – 48).

وشهدت الولايات المتحدة تحولات في سياستها الخارجية، بما في ذلك تقليص التدخلات العسكرية الكبيرة والتركيز على الأولويات الداخلية، مما أدى إلى تقليل دورها في بعض النزاعات والمناطق. (د. عبد الحميد، ، ص47 – 48).

ظهور قوى إقليمية جديدة مثل روسيا والهند:

يعكس ظهور روسيا والهند كقوى إقليمية جديدة قدرتهما على تأثير التوجهات السياسية والاقتصادية والأمنية في مناطقهما وعلى الصعيد العالمي، وبالتالي يزيد من تعقيدات الشؤون الدولية ويتطلب التفاعل معهما في سياق السياسات الدولية.

(د. البشير، دار الفكر الجامعي، ص42).

ويؤدي ظهور قوى إقليمية جديدة إلى تغييرات في توازن القوى العالمية، وتقليل من الهيمنة السابقة للقوى التقليدية، مما يؤثر على عمليات صنع القرار العالمية وديناميكيات النظام الدولي. .(Kow, D., An equal, Vol.17 (2), 2015, pp.345)

وبذلك تتسم الحقبة الحالية بعالم مليء بالتحديات والتحولات التي أعادت تشكيل النظام الدولي على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية. يركز هذا المبحث على التغيرات في موازين القوى الدولية، وهي واحدة من أبرز المتغيرات التي تؤثر بشكل جذري على هيكل النظام الدولي. ففي هذا السياق، يشير التحليل إلى تراجع الهيمنة الأمريكية التقليدية، وهو ما يمثل تحولًا جوهريًا في النظام الدولي. إذ رغم التفوق العسكري والاقتصادي الذي تحظى به الولايات المتحدة، يظهر بشكل واضح أن تأثيرها العالمي قد تراجع نسبيًا في ظل بروز قوى إقليمية مثل الصين وروسيا.

من جهة أخرى، يظهر أن الولايات المتحدة ما زالت تحتفظ بالقوة العسكرية الأكبر على مستوى العالم، كما يتضح من مقارنة القوة البحرية والجوية، لكن هذه القوة لم تعد هي المعيار الوحيد لقياس القوة على الساحة الدولية. فالتفوق في التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، الاقتصاد الرقمي، والسيطرة على سلاسل الإمداد العالمية أصبحت عوامل حاسمة في تحديد قوة الدول في القرن الواحد والعشرين. ومع تزايد تحديات القوة الاقتصادية والتكنولوجية، لا سيما في مواجهة التقنيات المتطورة التي تتمتع بها دول أخرى، يجد النظام الدولي نفسه في مرحلة انتقالية يمكن أن تؤثر على شكل توازن القوى.

لقد أظهرت الدراسة أن الولايات المتحدة تواجه تحديات داخلية تؤثر في قدرتها على لعب دور القيادة العالمية، من مثل المشكلات الاقتصادية والسياسية الداخلية التي تتضمن مستويات عالية من الديون والعجز الاجتماعي، ما يشكل عبئًا إضافيًا على استراتيجياتها الخارجية. هذا التراجع النسبي في نفوذها يسمح بظهور قوى إقليمية مثل الصين وروسيا التي تسعى إلى إعادة تشكيل ملامح النظام الدولي وفقًا لمصالحها الخاصة.

أما فيما يتعلق بالقوى الإقليمية مثل روسيا والهند، فيبدو أن هذه القوى أصبحت أكثر تأثيرًا على الصعيدين الإقليمي والدولي. فروسيا على سبيل المثال، تسعى لإعادة تأكيد قوتها العسكرية والسياسية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، بينما تعتبر الهند قوة صاعدة في آسيا والجنوب العالمي، مما يؤدي إلى تغييرات في الهيكل التقليدي للنظام الدولي الذي كان يهيمن عليه الغرب.

وتشير هذه التغيرات إلى أن النظام الدولي قد دخل مرحلة من عدم الاستقرار النسبي، إذ أن إعادة توازن القوى بين الدول الكبرى باتت أكثر تعقيدًا. هذا يستدعي من الفاعلين الدوليين إعادة النظر في كيفية التفاعل مع هذه التحولات والتعامل مع التحديات المستجدة. وفي هذا الصدد، لا بد من النظر في كيفية تعزيز التعددية في العلاقات الدولية والتعاون بين القوى الكبرى من أجل صياغة نظام دولي أكثر استقرارًا ويأخذ في اعتباره تغيرات توازن القوى الجارية.

المطلب الثاني: التغيرات في العلاقات الدولية:

في عصر العولمة والتكنولوجيا، تشهد العلاقات الدولية تحولات هائلة وتغيرات جذرية تؤثر على النظام الدولي بشكل عام. يعكس هذا المطلب تطور العلاقات الدولية وتأثيرها على الديناميات السياسية والاقتصادية والأمنية العالمية، وذلك يمكن بيانه من خلال المؤشرات التالية:

• تزايد الترابط الدولي والعولمة:

مع دخول العالم في عصر العولمة، شهدت العلاقات الدولية تحولات جذرية تفرض تحديات جديدة وتفتح أفاقًا واسعة للتعاون والتفاعل الدولي. العولمة تمثل نمطًا جديدًا للتكامل الاقتصادي والثقافي والسياسي بين الدول، حيث تتحول الحدود الوطنية إلى عوائق تشوب التفاعلات الدولية. في هذا السياق، تتنوع التحديات والفرص التي تطرحها العولمة على الساحة الدولية، مما يستدعي فهمًا عميقًا لأثرها على العلاقات بين الدول.

(Battini, Stefano. ", Vol. 18, No. 1, 2006, pp. 27-49).

يعتبر التأثير الاقتصادي للعولمة واحدًا من أبرز المظاهر التي تعكس تحولات العلاقات الدولية، حيث يشهد العالم تكاملًا اقتصاديًا متزايدًا وزيادة في حركة التجارة والاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك، تظهر تحديات مثل عدم المساواة الاقتصادية والتدهور البيئي كمسائل تستدعي استجابات دولية مشتركة وحلولاً مستدامة. في هذا السياق، يتطلب فهم تأثيرات العولمة على العلاقات الدولية تحليلًا شاملاً يشمل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية لتطوير سياسات واستراتيجيات تلبي تحديات العصر وتستفيد من الفرص المتاحة.[1]).(Cassese, Sabino., Vol. 37, 2005, p. 670)

• صعود المنظمات الدولية وتأثيرها على النظام الدولي:

صعود المنظمات الدولية وتأثيرها على النظام الدولي يُعتبران ظاهرتين مترابطتين تشكلان تحديًا وفرصة في الوقت نفسه.

تساهم المنظمات الدولية في التصدي للتحديات العالمية المشتركة مثل التغير المناخي والفقر والأمراض المعدية والهجرة غير الشرعية، من خلال تنسيق الجهود الدولية وتوفير المساعدة والدعم.

ويواجه النظام الدولي تحديات فيما يتعلق بالتمثيل والشرعية في المنظمات الدولية، حيث قد تكون بعض هذه المنظمات تحكمها دول قوية أو مجموعات محددة من الدول، مما يثير مخاوف بشأن تمثيل جميع الأصوات ومصالح الدول الصغيرة والنامية.

(نافعة، الكويت، 1995، ص209).

• ظهور حركات التمرد والنزاعات الإقليمية:

ظهور حركات التمرد والنزاعات الإقليمية يُعتبر تحديًا كبيرًا يواجه النظام الدولي، ويؤثر بشكل كبير على الاستقرار الإقليمي والعالمي.

وقد تعامل مجلس الأمن مع العديد من النزاعات المتعلقة بالحق في تقرير المصير، مبدأ المساواة وعدم التمييز، حقوق الأقليات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد بقي حق الشعوب في تقرير المصير هو قلب المشكلة في الشرق الأوسط.

وخلال القرار رقم 1216، الصادر في 21 ديسمبر 1998 بشأن غينيا بيساو، فقد دعا مجلس الأمن كل الأطراف المعنية (الحكومة والميليشيات) إلي احترام أحكام القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والعمل علي تسهيل وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلي الأفراد الذين هم في حاجة إلي المساعدة وهي الظروف التي خلقتها حالة الحرب أو النزاع المسلح الداخلي.

(نافعة، الكويت، 1995، ص209).

• تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي:

لما كان المجتمع الدولي يموج اليوم في أوضاعٍ مؤسفةٍ من الصراعات والمنازعات وتنتابه حالة مفزعة من الاضطرابات والفتن والإرهاب الدموي المدمر وإرهاب الدولة في بعض الأحيان، فتُسال الدماء وتُزهق الأرواح وتُنتهك الحرمات وتُستلب الحقوق والحريات، ويحل الخوف والفزع محل الأمن، والخيانة محل الأمانة، والتدمير محل التعمير.

(خليفة، (31 أكتوبر/تشرين الأول 2017)، ص 78).

فقد أصبح التعايش السلمي بين الأمم والشعوب والدول ضرورة وموضوعاً بالغ الأهمية من الناحية الدولية والداخلية كذلك، حيث إن التعايش السلمي كنموذج يجب ألا يقتصر على العلاقات بين الدول ولكن العلاقات داخل الدول كذلك، فالتعايش السلمي بين مختلف الشعوب والأعراق والجماعات الدينية وغيرها أصبح ضرورةً ملحةً في القرن الواحد والعشرين، وقوةً دافعةً للعلاقات الدولية ومحكماً للنوايا السلمية لأية دولة، ومفتاحا لحل كثير من المشكلات الدولية، ومعياراً للسلوك الدولي بوجه عام، فمن المستحيل أن يتمكن أي شعب من الانغلاق على نفسه دون أن يختلط ببقية شعوب العالم بسبب الاختلاف في الدين أو لأي سببٍ آخر. وهو (التعايش) من أهم مقومات التنمية والتعاون المشترك بين الأمم والشعوب، المبني على التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والثقافية والحضارية، فنحن نعيش في عصر التطور التكنولوجي وتبادل المعلومات. لذا فإن الأمل ما زال معقوداً على أن تتمكن شعوب العالم من التعايش مع بعضها البعض بشكلٍ سلميٍ على الرغم من الاختلافات الدينية والمذهبية والقومية مهما كانت درجة الاختلاف من النواحي الاقتصادية والعلمية. (د. عثمان، مجلة الشريعة والقانون، العدد 26، 2014م، ص 4).

المطلب الثالث:

التحديات الجديدة التي تواجه النظام الدولي:

يتعرض العالم حاليًا لمجموعة من التحديات الجديدة والمعقدة التي تهدد استقرار النظام الدولي وتؤثر على الحياة اليومية للناس في مختلف أنحاء العالم. يستعرض هذا المطلب التحديات الرئيسية التي يواجهها النظام الدولي في الوقت الحالي ويحاول تحليل تأثيرها والاستجابة المناسبة لها، وذلك يمكن بيانه من خلال الفقرات التالية:

• التغير المناخي والتهديدات البيئية:

يعد التغير المناخي من القضايا محل الاهتمام العالمي، نظراً لما تحدثه من تغيرات في المجالات المختلفة، مثل التأثير غلى التصحر، والفيضانات والكوارث، والتأثير على إنتاج الغذاء وجودته.(د. الدسوقي، دار النهضة، 2002، ص31).

ويعرف التغير المناخي بأنه خروج المناخ عن الأطوار المعتادة من ارتفاع درجات الحرارة، الرطوبة النسبية، ونسب الملوثات الجوية وتنوعها، والذي يتخذ مظاهر مادية مختلفة، مثل التصحر والجفاف، زيادة مدى الكوارث الطبيعية، تدهور جودة الهواء، نقص التغذية، زيادة نسبة الأمراض المعدية.

(Benjamin M. Meier,. Res. Public Health 2022, 19, p.4).

ولا يقتصر الأمر على الأثار المادية، بل للتغير المناخي آثاره السيكولوجية، التي تتمثل في المعاناة من التوتر السيكولوجي المرتبط بالمناخ، الصدمات بمعدلات غير مسبوقة في العالم، وهو ما يفسر كيف أن الشباب يواجهون ما يعرف بالقلق المناخي eco-anxiety، وذلك بسبب تشككهم في مستقبلهم، كما تؤدى التغيرات المناخية إلي حدوث العدوان، العنف والاكتئاب.

• الفقر والأمراض المعدية والأزمات الإنسانية:

الفقر والأمراض المعدية والأزمات الإنسانية يُعتبرون تحديات جديدة متنوعة تواجه النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين، وتستدعي استجابة عالمية متكاملة ومتعددة الأطراف. إليك بعض الجوانب التي تُظهر أهمية هذه التحديات:

1. **الفقر**: يعد الفقر من أكبر التحديات التي تواجه النظام الدولي، حيث يؤثر على ملايين الأشخاص حول العالم ويعمق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. يجب على الدول والمنظمات الدولية تعزيز التنمية المستدامة وخلق فرص عمل مناسبة وتعزيز التوزيع العادل للثروة لمواجهة هذا التحدي.

الأمراض المعدية: تشكل الأمراض المعدية مثل السل والإيدز والملاريا والكوليرا وكورونا تهديدًا خطيرًا للصحة العامة العالمية، حيث تنتشر بسرعة وتؤثر على عدة جوانب من حياة الناس واقتصادهم. يتطلب مكافحة هذه الأمراض تعاونًا دوليًا قويًا، بما في ذلك توفير اللقاحات.

2. **الأزمات الإنسانية**: تتسبب النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية في وقوع أزمات إنسانية تؤثر على ملايين الأشخاص،

وتتطلب استجابة سريعة وفعّالة من المجتمع الدولي. يجب على الدول والمنظمات الإنسانية تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة للمتضررين وتوفير الحماية للمدنيين واللاجئين والنازحين.

• جرائم الإنترنت والأمن السيبراني:

شهدت التطورات في مجال التكنولوجيا والاتصالات ظهور أشكال جديدة من الجرائم لم تكن معروفة من قبل، الجرائم السيبرانية تتجاوز الحدود الجغرافية وتتم في بيئة افتراضية، مما يجعلها عابرة للحدود. (علي عريان، 2010م، ص ٧٨).

انتشار شبكة الإنترنت أتاح إمكانية ربط أعداد هائلة من أجهزة الحاسوب دون قيود زمانية أو مكانية، مما يجعل من السهل على المجرم أن يكون في بلد معين بينما يكون المجني عليه في بلد آخر، وهذا يتطلب وجود تنظيم قانوني دولي وداخلي لمكافحة هذا النوع من الجرائم وضبط فاعليتها، ونظرًا لاختلاف التشريعات الداخلية بين الدول يظهر العديد من التحديات المتعلقة بالاختصاص القضائي وإجراءات الملاحقة القانونية. (القطاونة، 2010، ص 5).

• أزمة اللاجئين والهجرة غير الشرعية:

يتمتع كل فرد موجود بصفة قانونية في إقليم دولة ما بصفة قانونية فى إقليم الدولة كله، بما فى ذلك جميع مناطق الدولة الاتحادية؛ فيحق للأشخاص التنقل من مكان إلى آخر والإقامة في أي مكان حسب اختيارهم. (د. علام: 2016، ص67).

وقد جاءت المواثيق الدولية مؤكدة لذلك فنص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على إن:

"1- لكل فرد حق في حرية التنقل وفى اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة. 2- لكل فرد حق مغادرة أي بلد بما فى ذلك بلده، وفى العودة إلى بلده". (راجع: المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وانظر المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

المبحث الثاني: تأثير المتغيرات الدولية المعاصرة على هيكل النظام الدولي:

تمهيد:

تحظى المتغيرات الدولية المعاصرة بتأثير كبير على هيكل وتطور النظام الدولي، مما يفرض ضرورة إعادة النظر في ديناميكياته وتوجهاته المستقبلية. يهدف هذا المبحث إلى استكشاف تأثير هذه المتغيرات وتحليل كيفية تأثيرها على هيكل النظام الدولي الحالي ومستقبله، من خلال دراسة إعادة هيكلة النظام الدولي والتحديات التي تواجه النظام الدولي الجديد ومستقبل النظام الدولي.

المطلب الأول: إعادة هيكلة النظام الدولي:

إعادة هيكلة النظام الدولي تعد مرحلة حاسمة في تطور العلاقات الدولية، حيث تتغير الديناميات السياسية والاقتصادية والأمنية بشكل جذري. يهدف هذا الفصل إلى استكشاف عملية إعادة هيكلة النظام الدولي وتحليل تأثيراتها على توزيع القوى العالمية وتفاعلات الدول معها، وذلك على النحو التالي:

• ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب:

إعادة هيكلة النظام الدولي تتضمن ظهور نظام متعدد الأقطاب كجزء من التحولات الكبرى في الديناميكيات الدولية. هذا التطور يشير إلى تحول النظام الدولي من نظام موحد متمحور حول قوى واحدة أو اثنتين إلى نظام يتميز بتواجد عدة مراكز للقوة والتأثير. (د. السيد راشد ، 2020م، ص 45).

ويؤدي ظهور نظام متعدد الأقطاب إلى توازن أكبر بين القوى العالمية المتنافسة، حيث تتقاسم عدة دول القدرة على التأثير والتوجيه في الساحة الدولية.

ويعكس هذا النظام التعددية والتنوع في المصالح والقيم والأجندات السياسية بين الدول، مما يعزز الحوار والتفاوض كأدوات رئيسية لحل النزاعات وتحديد المصالح المشتركة. (د. حسن، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015م، ص 1806).

• تراجع دور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة:

تراجع دور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة يعكس تحولًا في الديناميكيات العالمية وتأثيرات عدة على الصعيدين الداخلي والخارجي. مع تزايد النمو الاقتصادي في دول أخرى مثل الصين والهند والدول الناشئة الأخرى، تتقلص نسبة الناتج المحلي الإجمالي العالمي الذي يولده الاقتصاد الأمريكي نسبياً. هذا ينعكس على قوة الولايات المتحدة كقوة اقتصادية عظمى. (توني بلير ، بتاريخ 30، 5، 2006م).

ونستعرض بعض الإحصائيات المتعلقة بالناتج الإجمالي لعام 2009 والتي تبرز تأثير المتغيرات الاقتصادية على النظام الدولي: (National Bureau of Statistics of China – NBS)

1. **الناتج الإجمالي:**

- الناتج الإجمالي حسب مقياس القدرة الشرائية(PPP) بلغ **8.8 تريليون دولار**، مما وضع البلاد في المركز الثاني عالميا.
- الناتج الإجمالي وفقا للقيمة الاسمية (البسيط) بلغ **4.9 تريليون دولار**، مما وضع البلاد في المركز الثالث عالميا.

2. **نمو الناتج الإجمالي:**

- حقق الناتج الإجمالي نموا بنسبة **8.7%** في عام 2009، وهو رقم يعكس نموا اقتصاديا قويا في ظل التحديات العالمية.

3. **نصيب الفرد من الناتج الإجمالي:**

- نصيب الفرد من الناتج الإجمالي حسب القدرة الشرائية بلغ **6,500 دولار**، مما وضع البلاد في المركز المائة عالميا.
- نصيب الفرد من الناتج الإجمالي وفقا للقيمة الاسمية بلغ**3,742 دولار**، مما وضع البلاد في المركز المائة والرابع عالميا.

4. **الناتج الإجمالي حسب القطاعات:**

- **الفلاحة:** 10.6% من الناتج الإجمالي، مما يظهر أهمية القطاع الزراعي.
- **الصناعة:** 46.8% من الناتج الإجمالي، مما يشير إلى الأهمية الكبيرة للقطاع الصناعي في الاقتصاد.
- **التجارة والخدمات:**42.6%من الناتج الإجمالي، مما يعكس دور قطاع الخدمات والتجارة في تعزيز الاقتصاد الوطني.
- ملاحظة: قطاع **البناء** ضمن القطاع الصناعي بلغ **5.5%** من الناتج الإجمالي.

5. **الناتج الإجمالي حسب المساهمة:**

- **القطاع الخاص:** ساهم بنسبة **36.4%** من الناتج الإجمالي.
- **القطاع الحكومي:** ساهم بنسبة **13.7%** من الناتج الإجمالي.
- **إجمالي الاستثمار الثابت:**بلغ **40.9%** من الناتج الإجمالي، مما يعكس الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية والمشاريع طويلة الأمد.
- **الصادرات من السلع والخدمات:** شكلت **39.7%** من الناتج الإجمالي.
- **الواردات من السلع والخدمات:**شكلت **31.9%**– من الناتج الإجمالي، مما يشير إلى وجود عجز تجاري في الواردات.

هذه الإحصائيات تظهر بوضوح الهيكل الاقتصادي لدولة الصين وتأثير هذه المتغيرات على الاستقرار الاقتصادي الدولي في سياق النظام الدولي المعاصر.

وقد تزايد اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، في محاولة لمواجهة التهديدات التي تمثلها الصين. هذه الأخيرة تدرك أن تركيز الولايات المتحدة على هذه المنطقة يشكل تهديدا لخطوطها التجارية نحو القارة الأمريكية وكذلك إلى الشرق الأوسط وأوروبا، لا سيما في ما يتعلق بمضيق هرمز. وفي استجابة لذلك، قامت الصين بتطوير استراتيجيات مرنة لتعزيز اقتصادها وأمنها الوطني، مثل تعزيز طرق مواصلاتها البرية والبحرية، وتنفيذ مبادرة "الحزام والطريق" التي تهدف إلى إنشاء شبكة من القواعد البرية والموانئ عبر أكثر من 70 دولة، بما في ذلك طرق تجارية تتفادى المضايق الاستراتيجية مثل مضيق هرمز. (منصور،القاهرة ،مدبولي،1997،ص19) والخطط الصينية، التي من المتوقع اكتمالها في عام 2045، تشير إلى توسع نفوذ الصين على مستوى العالم، بما في

ذلك في منطقة الخليج العربي. حيث تبرز أهمية هذه المنطقة بما تحتويه من احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي في قلب الاقتصاد العالمي. وهذا التوسع الصيني يعكس تنافسا جيوسياسيا على المنطقة بين القوى الكبرى، حيث تسعى الصين إلى تعزيز تواجدها الاقتصادي عبر طرق تجارية جديدة، بينما يتقلص التواجد العسكري الأمريكي.

وفي الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة تقليص حضورها في المنطقة، نجد أن الصين تتوسع بشكل متسارع، ما يشير إلى احتمالية تواجد عسكري صيني في المستقبل لحماية خطوط إمدادها. علاوة على ذلك، يشكل تنافس القوى العظمى في المنطقة تحديا كبيرا، حيث تسعى كل دولة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية على حساب مصالح دول المنطقة. ففي مثال بارز، أدى الغزو الأمريكي البريطاني للعراق في 2003 إلى فوضى عارمة، وتحول تمدد النفوذ الايراني او التركي وتراجع النفوذ العربي في ظل ترنح النظام الاقليمي العربي.

• صعود قوى جديدة وتغير موازين القوى:

يعد صعود بعض القوى الإقليمية والدولية تحديا جديا لقيادة الولايات المتحدة الامريكية ونتيجة النمو الكبير في اقتصاديات مثل الصين والهند قد تنقل النظام الدولي إلى شكل جديد يعتمد على الفعل ورد الفعل بين القوى الكبرى.

• التحديات التي تواجه العلاقات الدولية.

• كما ذكرنا سابقا تتشكل اليوم العديد من التوجهات الكبرى بسرعة على المستوى العالمي، مما يؤثر بشكل كبير على النظام الدولي المقبل ومضمونه. ومن الجدير بالذكر أن هذه التوجهات ستؤثر بشكل كبير في مستقبل السياسات الأمنية والشؤون العسكرية التالية: (الفطيسي، ط1، 2018م، ص 160).

1– يشهد النظام الدولي الحالي، الذي يقوم على المركزية، تحولًا تدريجيًا نحو نظام تعددي. يتجه النظام الدولي الراهن، المتشكل، صوب نظام تعددي فضفاض أو نحو نظام حكم الكثرة، الذي يمثل مجموعة متنوعة من التحالفات والعلاقات المتنافسة حول مختلف القضايا والمشكلات على مستويات متعددة.

2– يُلاحظ اليوم تزايد رغبة الهيمنة والنفوذ لدى الدول الصغيرة، حيث تسعى بجد لممارسة التأثير في مناطق خارج نطاقها السيادي، بهدف تغيير الوضع الجيوسياسية القائم. تختلف الدوافع وراء ذلك، فقد تتمثل في تحقيق العزة الوطنية أو التوجه الأيديولوجي أو التأثير الديني أو تعزيز المكانة الاقتصادية. وتترافق هذه الجهود غالبًا مع مساعٍ للسيطرة الإقليمية أو العالمية، مدفوعة بدوافع متعددة ومرتبطة بالتاريخ والثقافة والحوافز السياسية. (د. مصطفى، ط1، 2018م، ص 11).

3– يمكن التأكيد على أن التحديات والمشكلات التي تواجه الدولة المركزية وسيادتها واستقلالها كوحدة في القرن 21 تنشأ نتيجة التوجهات القومية والطائفية للأقليات أو الجهات البعيدة عن المركز. كما تنشأ نتيجة ردود الفعل السياسية الدولية على أشكال الاستبداد القومي والطائفي، حيث تتحدى الدولة القومية رؤية الدولة ذات السيادة لنفسها باعتبارها دولة قومية.

وفي النهاية، فإن سياسات الاستبعاد والاستئصال والهيمنة المتأصلة ستخلق ظروف الانفصال المصحوبة بالعنف.

(الفن وهايدي تافلر، لبنان، بيروت، ط1، 1998م، ص 308).

• انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي.

التطورات في مجال الإرهاب هي إحدى التحديات التي تواجه النظام الدولي الجديد. استغلت الجماعات الإرهابية الإنترنت في تجنيد الشباب ونشر أفكارها. لمكافحة هذه الأنشطة، بدأت الدول في استخدام الوسائل الحديثة لمنع الجماعات الإرهابية من الحصول على الدعم عبر الإنترنت. الحركات الإرهابية تستخدم التكنولوجيا لتحقيق أهدافها، بما في ذلك التجنيد وجمع التمويل والهجمات الإلكترونية. تعتبر المواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية هدفًا لها لنشر الفكر المتطرف وتنفيذ هجماتها الإلكترونية. هذه

التطورات أدت أيضًا إلى ظهور خلايا إرهابية تنشط بشكل حصري على الإنترنت، حيث تستخدم التكنولوجيا لأغراضها العسكرية والسياسية والاستخباراتية. (خليفة، (31 أكتوبر/تشرين الأول 2017)، ص 78).

من الأمثلة البارزة على تجنيد الشباب عبر الإنترنت يُذكر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). أكد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لشؤون مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة، ذلك أمام مجلس الأمن في 10 فبراير 2021، حيث أشار إلى أن خطر دعاية داعش وتحريضه يتزايد خارج مناطق النزاع، خاصة مع زيادة إنفاق الناس – وخاصة الشباب – وقتاً طويلاً في المنزل وعلى الإنترنت.

• صعوبة التوصل إلى حلول عالمية للتحديات المشتركة:

صعوبة التوصل إلى حلول عالمية للتحديات المشتركة تعكس تحديات عدة تواجه المجتمع الدولي في التعاطي مع القضايا العابرة للحدود، حيث تختلف المصالح والأولويات بين الدول والمناطق الإقليمية، مما يجعل من الصعب التوصل إلى توافق شامل على الحلول العالمية. (د. عبد المجيد، ، 2008، ص61). كما تشهد العديد من التحديات المشتركة تورطًا سياسيًا وجيوسياسيًا، حيث يمكن أن تكون الصراعات القائمة أو الصراعات الجديدة عائقًا أمام التعاون الدولي.

يمكن التأكيد على أن التحديات والمشكلات التي تواجه الدولة المركزية وسيادتها واستقلالها كوحدة في القرن 21 تنشأ نتيجة التوجهات القومية والطائفية للأقليات أو الجهات البعيدة عن المركز. كما تنشأ نتيجة ردود الفعل السياسية الدولية على أشكال الاستبداد القومي والطائفي، حيث تتحدى الدولة القومية رؤية الدولة ذات السيادة لنفسها باعتبارها دولة قومية. وفي النهاية، فإن سياسات الاستبعاد والاستئصال والهيمنة المتأصلة ستخلق ظروف الانفصال المصحوبة بالعنف.

• إعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية:

يُعتقد أن مصطلح "السيادة الوطنية" ظهر بعد معاهدة وستفاليا في عام 1648، بينما ظهر مصطلح "العولمة" في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وازداد تأثيره في بداية التسعينيات بعد انتهاء الحرب الباردة وتفوق الولايات المتحدة في النظام الدولي (توني بلير، بتاريخ 30، 5، 2006م).

وقد أكدت قواعد القانون الدولي العام بعد الحرب العالمية الثانية، أنه لا يجوز التدخل في شئون دولة أخرى ذات سيادة، وإن أي تدخل في سلطات هذه الدولة سواء التشريعية أو التنفيذية أو القضائية من دون موافقتها، يعد عدواناً على هذه الدولة، ولا بد من تصدي المجتمع الدولي لمثل هذه التصرفات غير القانونية، والتي كانت أحد الأسباب الرئيسة لقيام الحروب وتهديد السلم والأمن الدوليين سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، فنجد أن ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥م قد أقر أن السيادة هي جانب مهم من جوانب استقرار المجتمع الدولي وحماية القانون الدولي.(الفتلاوي، ٢٠٠٩م، ص٧٢).

من خلال ما سبق يتبين للباحث أن إعادة هيكلة النظام الدولي تشهد تحولات جذرية في العلاقات الدولية، حيث تنشأ مراكز قوة جديدة في الاقتصاد والسياسة، مما يعكس تغيرا في التوازنات العالمية. من أبرز هذه التحولات ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب، حيث لم يعد العالم متمركزا حول قوى واحدة كما كان الحال في فترات سابقة. هذا التعدد في الأقطاب يسهم في خلق توازن أكبر بين القوى الكبرى ويعزز التفاعل والتفاوض بين الدول لحل النزاعات. هذه الديناميكيات الجديدة تفتح المجال لتعدد الأجندات السياسية والمصالح بين الدول مما يزيد من تعقيد العلاقات الدولية.

واحدة من أبرز الملامح في إعادة هيكلة النظام الدولي هي تراجع الهيمنة الأمريكية، خاصة في ظل صعود قوى جديدة مثل الصين والهند. تراجع دور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة يعكس تحولا في دورها المركزي في الاقتصاد العالمي. على الرغم من استمرار قوتها العسكرية والاقتصادية، فإن تقلص حصتها في الناتج المحلي العالمي يساهم في إعادة توزيع القوة على الساحة

الدولية. هذا التراجع يتيح الفرصة لدول أخرى لتوسيع نفوذها والمشاركة في صنع القرار الدولي.
صعود قوى جديدة وتغير موازين القوى يشكلان تحديا كبيرا للنظام الدولي القائم. الصين على سبيل المثال، تعد من أبرز هذه القوى التي أظهرت تأثيرا متزايدا على المستوى الاقتصادي والسياسي. هذا الصعود يعكس تحولا في المشهد الدولي من نظام أحادي القطبية إلى نظام يعتمد على التفاعل بين عدة مراكز قوة. هذا التغيير يساهم في إعادة تشكيل التحالفات الدولية ويزيد من تعقيد التفاعلات بين القوى الكبرى، ما قد يؤدي إلى تنافس أكبر على النفوذ في مناطق استراتيجية مثل الشرق الأوسط وآسيا.
التحديات الكبرى التي تواجه النظام الدولي تشمل انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي وصعوبة التوصل إلى حلول مشتركة للمشكلات العالمية. الإرهاب، الذي أصبح يستخدم التكنولوجيا كأداة تجنيد وتمويل، يعقد الجهود الأمنية الدولية. في المقابل، تكمن صعوبة أخرى في التوصل إلى حلول عالمية للتحديات المشتركة مثل التغير المناخي والأزمات الاقتصادية، حيث تتباين مصالح الدول مما يعوق التعاون الفعال. هذه التحديات تتطلب إعادة تعريف مفاهيم السيادة الوطنية والعلاقات الدولية في إطار النظام العالمي الجديد.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه النظام الدولي الجديد:

تواجه النظام الدولي الجديد مجموعة من التحديات المعقدة التي تهدد استقراره وقوته، مما يستدعي إجراء تحليل شامل لهذه التحديات وتقديم استراتيجيات فعّالة للتعامل معها. يهدف هذا الفصل إلى استكشاف التحديات التي تواجه النظام الدولي الجديد وتحديد كيفية التعامل معها بشكل فعّال، وذلك على النحو التالي:

• صراعات القوى بين الدول الكبرى:

صراعات القوى بين الدول الكبرى هي نتيجة للتنافس على السيطرة والتأثير في النظام الدولي. يسعى كل دولة كبرى لتعزيز مكانتها وتأثيرها على الساحة العالمية من خلال استخدام مجموعة متنوعة من الوسائل والأدوات.

(Thomas G Weiss, , polity press 2007, p.68).

تتنافس الدول الكبرى على تحقيق النفوذ السياسي من خلال تكوين التحالفات والشراكات، ودعم الأطراف الموالية لها في المناطق ذات الاهتمام الاستراتيجي. يهدف هذا النفوذ إلى تعزيز مواقفها وتأثيرها على صياغة القرارات الدولية.

(د. عبد السلام، 1987، ص43).

كما تتنافس الدول الكبرى على السيطرة على الأسواق العالمية والموارد الطبيعية، وتسعى لتعزيز مكانتها كقوة اقتصادية رائدة. يمكن أن يتضمن ذلك توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية وتوقيع الاتفاقيات التجارية الهامة.

(الفن وهايدي تافلر، 1998م، ص 308).

• عدم الاستقرار في المناطق الإقليمية:

في السياق العام، عدم الاستقرار في المناطق الإقليمية يشير إلى حالة من عدم الثبات والتوترات التي تحدث في مناطق محددة من العالم، وهذا النوع من الاضطرابات يمكن أن يكون له تأثيرات عريضة النطاق على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.
تتسبب الصراعات القومية والعرقية في تقسيم المجتمعات وتزيد من التوترات الداخلية والخارجية، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة. (د. علام، 1999، ص83).
وقد يؤدي التنافس بين الدول على الموارد الطبيعية مثل المياه والنفط والمعادن إلى نشوب نزاعات إقليمية وعدم استقرار.
وقد يزيد التدخل الخارجي من قبل الدول الكبرى أو القوى الإقليمية في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من عدم الاستقرار وتأجيج الصراعات الإقليمية. (مقلد، مركز دمشق للأبحاث والدارسات،2017.).

وبذلك فإن التحديات التي يواجهها النظام الدولي الجديد هي تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث تنطوي على صراعات القوى، وعدم الاستقرار الإقليمي، بالإضافة إلى قضايا اقتصادية وأمنية تؤثر على استقرار النظام العالمي. من بين هذه التحديات، تبرز **صراعات القوى بين الدول الكبرى** كأحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في النظام الدولي. حيث تتنافس القوى الكبرى على تعزيز مكانتها في الساحة الدولية باستخدام وسائل متعددة مثل التحالفات العسكرية والدبلوماسية، وكذلك السيطرة على الموارد الطبيعية والأسواق العالمية. هذه التنافسات تعكس رغبة الدول الكبرى في الحفاظ على قوتها الاقتصادية والسياسية، وقد تؤدي إلى توترات قد تهدد النظام الدولي برمته.

من ناحية أخرى، يعد **عدم الاستقرار في المناطق الإقليمية** أحد التحديات الأساسية التي تؤثر على النظام الدولي الجديد. فالتوترات القومية والعرقية في مناطق معينة من العالم تزيد من تعقيد الوضع السياسي والاقتصادي، وتؤدي إلى اضطرابات تؤثر ليس فقط على الأمن الإقليمي ولكن أيضا على الأمن الدولي. على سبيل المثال، النزاعات على الموارد الطبيعية مثل المياه والنفط تساهم في زيادة التوترات بين الدول وتؤدي إلى نشوب حروب إقليمية قد تتجاوز الحدود الإقليمية. التدخلات الخارجية من قبل الدول الكبرى أو القوى الإقليمية تزيد من تعقيد هذه الأزمات، حيث تصبح هذه الصراعات جزءا من النزاعات العالمية.

كما أن **التغيرات الاقتصادية** تعتبر تحديا آخر يواجه النظام الدولي الجديد. فمع ظهور قوى اقتصادية جديدة مثل الصين والهند، يزداد الضغط على النظام الاقتصادي التقليدي الذي كانت تهيمن عليه القوى الغربية. يسعى كل من هذه القوى إلى تعزيز نفوذها في الأسواق العالمية من خلال الاستثمارات الكبرى والاتفاقيات التجارية الاستراتيجية. هذا التحول في القوى الاقتصادية قد يؤدي إلى انقسامات في النظام الاقتصادي العالمي ويزيد من التنافس بين الدول الكبرى على النفوذ في مختلف المجالات الاقتصادية.

أخيرا، **القضايا الأمنية العابرة للحدود** مثل الإرهاب والتغير المناخي تمثل تحديات تهدد استقرار النظام الدولي. تتطلب مواجهة هذه القضايا تعاونا دوليا موسعا، ولكن غالبا ما تعترضها صراعات سياسية وأيديولوجية بين الدول. على سبيل المثال، زيادة ظاهرة الإرهاب الدولي الذي يستغل التكنولوجيا الحديثة يعقد جهود مكافحة الإرهاب، بينما التغير المناخي يتطلب سياسات مشتركة من الدول الكبرى التي قد تتعارض مصالحها في هذا المجال.

المطلب الثالث: مستقبل النظام الدولي:

يعد مستقبل النظام الدولي محورًا هامًا للتفكير والتخطيط الاستراتيجي في العلاقات الدولية، حيث تتوقع الدول والمنظمات الدولية بروز تحديات جديدة وتقديم استراتيجيات ملائمة لمواجهتها. يهدف هذا الفصل إلى استكشاف مستقبل النظام الدولي ودور الدول الكبرى والمنظمات الدولية في تحديد مساره المستقبلي، وذلك على النحو التالي:

• سيناريوهات محتملة لمستقبل النظام الدولي:

في سياق العلاقات الدولية، حيث لا وجود لسلطة عليا تمتلك القوة الكافية لفرض الامتثال لقواعد السلوك مسبقًا، تسعى الدول خلف مصالحها الخاصة في بيئة تفتقر إلى العدالة،

(Meinecke, Friedrich. Machiavellism:, 1962. First published 1924, p. 14)

ويوضح فريدريك مينيك عنصر الفرصة في هذا التقليد النظري، إذ يجادل بأنه في السياسة المحلية، يمكن ويجب أن تتوافق النزعة الأخلاقية والعدالة والسلطة، ولكن يصعب تحقيق مثل هذا التوازن في غياب سلطة عليا قادرة على حماية العدالة. الخوف وعدم الثقة بالدول الأخرى يشكلان دافعًا قويًا لقوة الدولة، مما يؤدي إلى شن حروب بهدف إخضاع الآخرين، ولكن المفارقة تكمن في أن بمجرد اكتساب القوة، ينشأ الخوف من فقدانها، مما يدفع الدولة للسعي إلى تعزيزها أكثر.

(Hobbes, Thomas. Leviathan. Harmondsworth: Penguin, 1981, p. 161).

يعكس تبرير السيبيادس للحملة العسكرية ضد صقلية هذا المنطق، حيث يحذر من خطر الوقوع تحت سلطة الآخرين إذا لم تكن الدولة قادرة على إخضاع الآخرين،
(Thucydides.: Penguin, 1974, p. 135)
مما يتطلب جهوزية دائمة للحرب والاستعداد المسبق، كما يقترح هوبس، بإقامة شبكة استخباراتية قوية بالإضافة إلى قوات مسلحة جيدة التجهيز.
(Hobbes, Thomas., 1978, p. 261).

• دور الدول الكبرى في النظام الدولي الجديد:

يتأثر سلوك الدول وردود أفعالها حول القضايا العالمية بشكل مباشر بشكل النظام الدولي وتوجهاته المستقبلية، هذا التفاعل يعزز التداخل والتفاعل بين الدول، مما يرفع من سقف التأثير وردود الفعل حيال القضايا الأمنية والعسكرية التي تشكل سمة النظام الدولي الحالي، على سبيل المثال، يرتبط ازدهار الأسواق البصرية في الولايات المتحدة بتأثير مباشر على أسعار النحاس في تشيلي، وتأثيرات الأحداث السياسية في زامبيا على النحاس.(د. عبدالفتاح، ط1، 2016م، ص 85 – 86).

وهذا التفاعل المتبادل يخلق روابط بين الأمم، ولكن في الوقت نفسه يزيد من تعقيدات العالم. كلما زاد التفاعل المتبادل، زادت مستويات التورط وتعقيدات العواقب المترتبة عنه، سواء في السياسات الأمنية والعسكرية أو في مجالات أخرى.

• آليات التعاون الدولي لمواجهة التحديات المشتركة:

إذا افترضنا أن النظام العالمي القادم سيتحكم فيه سياسات وتوجهات حكم الكثرة، أي العديد من الدول والمنظمات العابرة للحدود الوطنية، سيتوزع النفوذ بشكل عشوائي بين الأطراف الفاعلة بغض النظر عن حجم كل فاعل على الخريطة الجيوسياسية العالمية. (جوزيف. س. ناي، ، ط1، 2003م، ص 166). وستظل القوة العسكرية والدبلوماسية خيارات هامة في العمل السياسي، ولكن في بيئة مليئة بالشكوك والريب، قد يصبح الاعتماد على القوة أكثر أهمية في بعض الأحيان. وفي هذا السياق، يشير بول وولفوفيتز، نائب وزير الدفاع الأميركي السابق، إلى أن فصل الدبلوماسية عن التهديد باستخدام القوة لا يفهم طبيعة العمل الدبلوماسي.
(أر. يارغر، ط1، 2011م. ص 106).

ومن الجانب الآخر، ستتغير أدوات الصراع وساحات المعارك في هذا النظام المتشكل، مع تفوق الطابع التكنولوجي والفني، وخاصة في عالم الإنترنت. ستكون الاستراتيجيات المتقدمة للردع والاحتواء أولوية، مع تركيز على الأمن القومي والتدخل الإنساني قبل اللجوء إلى العمليات العسكرية المباشرة. (الفطيسي، ع7، ص 299).

• دور المنظمات الدولية في حفظ السلام والأمن الدوليين:

دور المنظمات الدولية في حفظ السلام والأمن الدوليين له أهمية كبيرة في التعامل مع التحديات الأمنية العالمية وتحقيق الاستقرار والسلام في المجتمع الدولي. تعمل هذه المنظمات على مستويات متعددة، وهناك عدة منظمات دولية تلعب دوراً رئيسياً في هذا المجال، منها:

1. **الأمم المتحدة:(UN)** تعتبر الأمم المتحدة منظمة رئيسية في حفظ السلام والأمن الدوليين. تتولى مجلس الأمن الدولي، الذي يضم خمس دول دائمة العضوية وعدة دول غير دائمة، مسؤولية الصياغة والتنفيذ للإجراءات الخاصة بحفظ السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك إرسال قوات الحفظ الدولية وفرض العقوبات على الدول المختلفة. (توفيق، دمشق، 2006، ص 59)
2. **الاتحاد الأوروبي:(EU)** يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً في تحقيق السلام والاستقرار في أوروبا، ويسعى أيضًا لتعزيز التعاون الدولي في مجالات مثل مكافحة الإرهاب والتغير المناخي وتعزيز حقوق الإنسان.

(مقلد، ، المجلد 37 ،2021)

[1]Grincheva, N., Digital Diplomacy Rhetoric:, 2012, 2(2), pp. 12-29.

3. **حلف شمال الأطلسي:(NATO)** يعتبر منظمة دفاعية تهدف إلى حفظ السلام والأمن في منطقة الأطلسي الشمالي، وتعمل على تعزيز التعاون الأمني بين دول الحلف وتوفير الدعم العسكري عند الضرورة.
(هاردت، وانطونيوس نيغري، 2002، ص 272).

4. **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:(OSCE)** تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة أوروبا من خلال الوساطة في حل النزاعات ومراقبة الانتخابات وتعزيز حقوق الإنسان.

تعمل هذه المنظمات بشكل منسق وتعاوني للتصدي للتحديات الأمنية الدولية ولتحقيق السلام الدائم في المجتمع الدولي. توفر أدوات ومنصات للحوار والتعاون بين الدول، وتعزز قيم الحوكمة الدولية وحقوق الإنسان، وتسهم في بناء ثقافة السلام والتسامح والتعايش السلمي بين الشعوب.(الإبراهيم، 1978، ص 222).

ومن خلال ما سبق أمكن للباحث القول بأن **مستقبل النظام الدولي يعد** أحد المواضيع الرئيسية التي تستدعي التفكير الاستراتيجي في العلاقات الدولية، بالنظر إلى التحولات الكبيرة التي تشهدها الساحة الدولية من حيث القوى الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى التحديات العالمية الجديدة. تتفاوت السيناريوهات المحتملة التي قد يتخذها النظام الدولي في المستقبل، والتي تتراوح بين استمرار الهيمنة الأحادية لبعض القوى الكبرى إلى ظهور نظام متعدد الأقطاب يتسم بتوازن أكبر بين الدول. فكما أشار فريدريك مينيك، يعكس النظام الدولي الحالي عدم وجود سلطة عليا قادرة على فرض العدالة، مما يخلق ديناميكيات من الصراع والمنافسة بين الدول الكبرى. وفي هذا السياق، فإن الخوف من فقدان القوة يدفع الدول الكبرى إلى الاستعداد المستمر للحروب من أجل الحفاظ على مكانتها، مما يساهم في خلق بيئة دولية مليئة بالتحديات.

أما **دور الدول الكبرى** في النظام الدولي الجديد فيظل محوريا في تحديد مسار هذا النظام. يتفاعل سلوك الدول الكبرى بشكل مباشر مع التطورات العالمية، حيث يؤدي تحالفها أو تصارعها إلى تأثيرات واسعة على الاقتصاد والأمن العالمي. فالتنافس على الأسواق العالمية والموارد الطبيعية، مثلما يحدث في صراعات الطاقة والنفط، يخلق تعقيدات على الساحة الدولية. على سبيل المثال، قد تؤثر التوترات بين الولايات المتحدة و الصين على الاقتصاد العالمي من خلال فرض سياسات تجارية وعقوبات اقتصادية. ومن خلال هذا التفاعل المتبادل، تزداد تعقيدات التحديات الأمنية والسياسية، مما يستدعي استراتيجيات دقيقة لإدارة هذا التداخل بين القوى الكبرى.

آليات التعاون الدولي في المستقبل ستكون حاسمة في مواجهة التحديات المشتركة، مثل التغير المناخي والإرهاب الدولي. إذا كان النظام العالمي المقبل سيقوم على توزع القوة بين العديد من الدول والمنظمات الدولية، فإن ذلك سيعني أن التعاون الدولي سيتطلب التنسيق بين أطراف متعددة ذات مصالح متفاوتة. ففي هذا النظام الجديد، ستظل القوة العسكرية والدبلوماسية أدوات رئيسية، ولكن قد تزداد أهمية الاعتماد على القوة في ظل بيئة مليئة بالشكوك. كما ستتصاعد أهمية التكنولوجيا في مجالات الصراع، حيث ستنتقل ساحات المعارك إلى الفضاء السيبراني، مما يعكس تحولا في استراتيجيات الردع واحتواء التهديدات.

أما فيما يتعلق بـ **دور المنظمات الدولية**، فسيكون حيويا في تعزيز الأمن والاستقرار على مستوى العالم. ستظل منظمات مثل **الأمم المتحدة** و **الاتحاد الأوروبي** و **حلف شمال الأطلسي (ناتو)** تلعب دورا رئيسيا في حفظ السلام الدولي، حيث تشارك في الوساطة بين الدول وحل النزاعات عبر الأدوات الدبلوماسية والعسكرية. من خلال مجلس الأمن الدولي، يمكن للأمم المتحدة فرض عقوبات وإرسال قوات حفظ السلام في المناطق المضطربة. وفي الوقت نفسه، سيسهم **الاتحاد الأوروبي** في تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات العابرة للحدود مثل التغير المناخي والإرهاب. ستستمر هذه المنظمات في تقديم منصات للتعاون بين الدول المختلفة، وبالتالي دعم بناء عالم أكثر استقرارا وأمنا

الخاتمة والنتائج:

بناءً على الدراسة الشاملة التي تناولت المتغيرات الدولية المعاصرة وأثرها على هيكل النظام الدولي، يمكن الوصول إلى عدة نتائج مهمة، وذلك على النحو التالي:

المتغيرات الدولية المعاصرة وأثرها على هيكل النظام الدولي

1. **تحولات موازين القوى العالمية:** تبين أن المتغيرات الدولية المعاصرة قد أحدثت تحولات كبيرة في موازين القوى العالمية، حيث تراجعت بعض القوى التقليدية (مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية التقليدية) وظهرت قوى جديدة صاعدة (مثل الصين والهند)، مما يستدعي إعادة هيكلة النظام الدولي ليتماشى مع هذه التغيرات في القوى العالمية.
2. **زيادة التوترات والتنافس بين الدول:** تبين أن هذه المتغيرات أثرت بشكل كبير على العلاقات الدولية، حيث زادت التوترات والتنافس بين الدول على قضايا متنوعة مثل الأمن، الاقتصاد، والتكنولوجيا. هذا التنافس يزيد من تعقيد التفاعلات الدولية ويستدعي تعزيز الحوار والتعاون الدولي للتعامل مع هذه القضايا.
3. **ظهور التحديات الأمنية والبيئية والاقتصادية:** تظهر التحديات الجديدة التي تواجه النظام الدولي، مثل التهديدات الأمنية المتنوعة (الإرهاب، الحروب الإقليمية، أسلحة الدمار الشامل)، بالإضافة إلى المشكلات البيئية (التغير المناخي، الأزمات البيئية) والاقتصادية العالمية (الركود الاقتصادي، أزمة الديون العالمية)، مما يتطلب استجابة سريعة وفعالة من قبل المجتمع الدولي.
4. **تأثير العولمة على العلاقات الدولية:** تبين أن العولمة قد لعبت دورا محوريا في تغيير هيكل النظام الدولي من خلال تعزيز الترابط بين الدول في مختلف المجالات (الاقتصاد، التجارة، الثقافة، التكنولوجيا)، مما يساهم في تقليل المسافات الجغرافية لكن في نفس الوقت يزيد من التحديات المشتركة.
5. **تأثير التكنولوجيا على النظام الدولي:** تبرز أهمية التكنولوجيا في تغيير شكل العلاقات الدولية، حيث أن التكنولوجيا الحديثة مثل الإنترنت والذكاء الاصطناعي أصبحت تشكل تهديدات وفرصا في آن واحد. كما أثرت بشكل مباشر على الأبعاد الأمنية والاقتصادية في النظام الدولي.
6. **ضعف المؤسسات الدولية في مواجهة التحديات الجديدة:** تبين أن النظام الدولي في شكله الحالي، بما في ذلك المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، يواجه صعوبة في التعامل مع التحديات الجديدة. ضعف المؤسسات الدولية قد يؤدي إلى عدم القدرة على اتخاذ قرارات فعالة في مواجهة الأزمات العالمية.
7. **تغير في طبيعة الحروب والنزاعات:** تبين أن المتغيرات الدولية المعاصرة قد غيرت من طبيعة الحروب والنزاعات الدولية، حيث لم تعد الحروب تقتصر على المواجهات العسكرية التقليدية بل امتدت لتشمل الحروب السيبرانية والاقتصادية والنزاعات غير المتكافئة.
8. **الهيمنة الأحادية القطبية ومشاكل الشرعية الدولية:** على الرغم من الانخفاض النسبي في الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة، فإن الهيمنة الأحادية القطبية ما زالت تؤثر على النظام الدولي، مما يثير العديد من المشاكل المتعلقة بشرعية القرارات الدولية خاصة في ظل غياب توازن القوى.
9. **الأمن الجماعي وإعادة تقييم فعاليته:** تبين أن مفهوم **الأمن الجماعي** كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بحاجة إلى إعادة تقييم، نظرا لفشل النظام في بعض الأحيان في استجابة فعالة للأزمات الكبرى مثل الحروب الإقليمية والنزاعات المسلحة في مناطق متعددة من العالم.

أهمية التعاون الدولي في مواجهة الأزمات المشتركة: تبين أن التعاون الدولي أصبح أمرا بالغ الأهمية في مواجهة الأزمات العالمية، إذ لا يمكن لأي دولة بمفردها التصدي لتحديات مثل التغير المناخي، الإرهاب، والأزمات الاقتصادية، مما يستدعي إعادة التفكير في آليات التعاون بين الدول لتحقيق حلول فعالة ومستدامة.

ثانيا: التوصيات:

1. **إعادة هيكلة النظام الدولي:** يجب على الدول والمؤسسات الدولية العمل على إعادة هيكلة النظام الدولي بما يعكس التوازن الجديد في موازين القوى العالمية، مع مراعاة الدور المتزايد للقوى الصاعدة مثل الصين والهند، وذلك من خلال تعديل هيكل الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى لتشمل تمثيلا أكثر عدالة للدول النامية.
2. **تعزيز التعاون والحوار الدولي:** ينبغي تعزيز التعاون والحوار الدولي على مختلف المستويات للتعامل مع التحديات الأمنية والاقتصادية والبيئية العالمية، مع تشجيع العمل المشترك بين الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص لتعزيز الأمن الدولي واستدامة الموارد البيئية.
3. **تطوير إطار عمل جديد للنظام الدولي:** يتعين على الدول والمؤسسات الدولية العمل على تطوير إطار عمل جديد يتماشى مع متطلبات النظام الدولي الجديد، بما في ذلك تطوير آليات فعالة للتعامل مع الأزمات العالمية الحديثة مثل الحروب السيبرانية والأوبئة وتغير المناخ.
4. **تبني استراتيجيات جديدة للتنمية المستدامة:** يجب على المجتمع الدولي أن يتبنى استراتيجيات وسياسات جديدة تتناسب مع التحولات الكبرى في النظام الدولي، وذلك من أجل تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، بما يشمل تعزيز التعاون في مجالات مثل الطاقة المتجددة والتنمية الاقتصادية الشاملة.
5. **تعزيز دور الأمم المتحدة في حل النزاعات:** يجب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حل النزاعات الدولية من خلال توفير آليات أكثر فاعلية للتدخل السريع وتوسيع صلاحيات مجلس الأمن ليشمل التعامل مع الأزمات غير التقليدية مثل الهجمات السيبرانية والجرائم الاقتصادية.
6. **إصلاح النظام المالي الدولي:** ينبغي العمل على إصلاح النظام المالي الدولي، بما في ذلك إصلاح المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتوفير دعم أكبر للدول النامية في مواجهة الأزمات الاقتصادية وتحديات النمو.
7. **إعادة تقييم مفهوم الأمن الجماعي:** يجب إعادة تقييم وتحديث مفهوم الأمن الجماعي بما يتماشى مع التهديدات المعاصرة، مثل الإرهاب العابر للحدود والتهديدات السيبرانية، وتطوير آليات تعاون أكثر مرونة بين الدول لمواجهة هذه التهديدات.
8. **تعزيز آليات الحوكمة العالمية:** يتعين تعزيز آليات الحوكمة العالمية، من خلال تحسين التعاون بين الدول في مجالات مثل تنظيم التجارة العالمية، ومكافحة الفقر، والتغير المناخي، لضمان استجابة منسقة وفعالة للتحديات المشتركة.
9. **دعم تكنولوجيا المعلومات والابتكار في الشؤون الدولية:** ينبغي تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والابتكار في حل القضايا الدولية، مثل تحسين آليات المراقبة والشفافية في عمليات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، مما يساهم في تعزيز الاستجابة السريعة للأزمات.

تعزيز دور المجتمع المدني في النظام الدولي: ينبغي تعزيز دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار الدولي، خاصة في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، من خلال آليات تشاركية تعزز من المساءلة والشفافية في العمليات الدولية.

التمويل:
هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

قائمة المراجع:

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية:

1. خالد المصري، الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، العدد30،2015م .
2. حسين طلال مقلد السياسات غير الليبرالية للدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي وسبل مواجهتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 37 ،2021
3. احمد ابو الوفا، الوسيط فى القانون الدولي العام، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، 1995–1996.
4. أحمد صلاح السيد راشد، مسئولية المنظمات الدولية عن انتهاكات ممثليها للقانون الدولى الإنساني، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، 2020م.
5. حسين طلال مقلد، استراتيجية الاتحاد الاوروبي من الازمة السورية، مركز دمشق للأبحاث والدارسات،2017.
6. أسامة عرفات عثمان، التعايش السلمى فى القانون الدولى العام وشريعة الإسلام، مجلة الشريعة والقانون، العدد 26، 2014م.
7. أشرف منصور، الليبرالية الجديدة: جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية–، رؤية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2008م .
8. إياد شاكر، حرب المحطات الفضائية، دار الشروق، عمان، 2000.
9. إيهاب خليفة، الإرهاب الذكي : كيف توظف الحركات المتطرفة التطورات التكنولوجية ؟ ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد 53 ، العدد 210 (31 أكتوبر/تشرين الأول 2017)، ص 78 .
10. توني بلير ، القيم العالمية المشتركة لتعزيز الاعتماد المتبادل ، جريدة الاتحاد الإماراتية ، بتاريخ 30 ، 5 ، 2006م.
11. جعفر عبد السلام، تطور النظام القانونى لحقوق الإنسان، المجلة المصرية للقانون الدولى، القاهرة، العدد 43، 1987.
12. جوزيف. س. ناي، مفارقة القوة الأميركية، ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 2003م.
13. حسن الإبراهيم، سيف عباس، عزيز شكرى، جولة في السياسة الدولية، مؤسسة دار العلوم، الكويت، 1978.
14. حسن نافعه، الأمم المتحدة فى نصف قرن: دراسة فى تطور التنظيم الدولىفى 1945، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1995.
15. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، دمشق، 2006.
16. سعيد سالم جويلى، القانون الدلى الإنساني (أفاق وتحديات)، المؤتمرات العلمية لجامعة بيروت العربية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.
17. سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، ط ٢، دار الثقافة، بيروت، ٢٠٠٩م.
18. السيد أبو عطية، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية.
19. الشافعى محمد البشير، القانون الدولى العام فى السلم والحرب، الطبعة الرابعة، دار الفكر الجامعى.
20. شمال حسين مصطفى، السياسة الدولية بين الفوضى والنظام – دراسة تحليلية في الاستقرار وللاستقرار في العلاقات الدولية، مصر، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، 2018م.
21. فرج إبراهيم حسن، القانون الدولي الإنساني بين النظرية والتطبيق، أعمال المؤتمر العلمي الدولي: القانون الدولي الإنساني في ضوء الشريعة الإسلامية (ضمانات التطبيق والتحديات المعاصرة)، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015م.
22. الفن وهايدي تافلر، اشكال الصراعات المقبلة – حضارة المعلوماتية وما قبلها– دار الازمنة الحديثة، لبنان، بيروت، ط1، 1998م.

23. قدرى على عبد المجيد، الإعلام وحقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
24. مايكل هاردت، وانطونيوس نيغري، الامبراطورية – إمبراطورية العولمة الجديدة – ترجمة: فاضل جتكر، مطبعة العبيكان، ط1، 2002.
25. مجدي محمود عبدالفتاح، قواعد القوة في الفكر السياسي المعاصر، كلية الإعلام بجامعة القاهرة، مكتبة الوفاء القانونية، مصر م الإسكندرية، ط1، 2016م.
26. محمد إسماعيل على، طبيعة القاعدة الدولية وعلاقتها بفكرة الجزاء "دراسة فقهية"، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد السادس والثلاثون، 1980.
27. محمد بن سعيد الفطيسي، التوجهات الكبرى في بنية النظام العالمي وتأثيرها على المبادئ الامنية الموجهة للسياسة الخارجية العمانية، مكتبة الضامري، مسقط، سلطنة عمان، ط1، 2018م.
28. محمد سامى عبدالحميد، قانون المنظمات الدولية، منشأة المعارف، الاسكندرية،2020.
29. محمد عبد الرحمن الدسوقى، الالتزام الدولى بحماية طبقة الأوزون في القانون الدولى، دار النهضة، 2002.
30. محمد عبد الوهاب الساكت، دراسات فى النظام الدولى المعاصر، دار الفكر العربى، القاهرة،.
31. محمد علي عريان، الجرائم المعلوماتية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010م.
32. محمد نور فرحات، القانون الدولى لحقوق الإنسان والحقوق المترابطة، الدليل العربى، 2006.
33. مصعب القطاونة، الإجراءات الجنائية الخاصة في الجرائم المعلوماتية، بحث مقدم لشبكة قانوني الأردن، 2010.
34. هاري. أر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي – التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2011م.
35. هلالي عبد اللاه أحمد، كيفية المواجهة التشريعية لجرائم المعلوماتية في النظام البحريني على ضوء اتفاقية بودابست دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١.
36. وائل أحمد علام، الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، 1999.
37. ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي "دور الاحلاف في توازن القوى"، مكتبة مدبولي، 1997.

ثانياً: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. Battini, Stefano. "The Globalization of Public Law." European Review of Public Law, Vol. 18, No. 1, 2006.
2. Benjamin M. Meier, FlaviaBustreo, and Lawrence O. Gostin, Climate Change, Public Health and Human Rights, *Int. J. Environ. Res. Public* Health 2022.
3. Bertrand G. Ramcharan, The Security Council and the protection of human rights, London, 2002.
4. Cassese, Sabino. "Administrative Law without the State? The Challenge of Global Regulation." International Law and Politics, Vol. 37, 2005.
5. Duguit, L. ,Traité de droit constitution, CUJAS, Paris, Vol. 5, 1921.
6. Fathally, J., les principes du droitinrernathionalmusulman et la protection des population civiles en cas de conflitsarmés:De la binaritéguerrière au droit de genève. Histroire d'un convergence, ph D thesis, universitéd'ottwa, 2012.
7. Grincheva, N., Digital Diplomacy Rhetoric: International Policy Frame Transformations in Diplomatic Discourse (The Case Study of UK Digital Diplomacy). ENCATC Journal of Cultural Management and Policy, 2012, 2(2).
8. Hobbes, Thomas. Leviathan. Harmondsworth: Penguin, 1981.
9. Hobbes, Thomas. Man and Citizen. Edited by Bernard Gert. London: Harvester, 1978.
10. Kow, D., An equal sovereignty "principle borne in North west Austin, Texas, Raised in Shelby county Alabama, Berkeley J. African American law and policy, Vol.17 (2), 2015.
11. Meinecke, Friedrich. Machiavellism: The Doctrine of Raison d'Etat and its Place in Modern History. London: Routledge, Kegan Paul, 1962. First published 1924.
12. MÉMETEAU Gérard et MELENNEC Louis. Traité de droit médical, tome II, «le contrat médical, responsabilité civile du médecin» éd. Maloine, 1982.
13. Schuringa, C.H., Turkey and its call for a safe area in Syria, M Sc Thesis, Uppsala Universitet, 2016.
14. Thomas G Weiss, Humanitarian Intervention: War and Conflict in The Modern World, polity press 2007.
15. Thucydides. History of the Peloponnesian War, p. 6, p. 18. Machiavelli. The Prince. Translated by George Bull. Harmondsworth: Penguin, 1974.